مجلة مقامات
ISSN2543-3857 EISSN 2253–0363: / ISSN :
المجلد 06 / العدد: 02 (2023)، ص 347 –371

استدراكات ابن الخباز، على ابن جني، فيما يُعرب بالحركات الأصلية من الأسماء.

Ibn al-Khabbaz's Corrections, on Ibn Jinni, in what Declension the Original Cases Ending of the Names

الباحثة/ أسماء عبدالله محمد الثلايا

قسم اللغة العربية -كلية الآداب– جامعة إب

The Researcher/

Asma'a Abdullah Mohammed Al Thelaya

Faculty of Arts - Ibb University

asmaaabdull1985@yahoo.com

ملخص البحث:

للدراسات النحوية أهمية كبيرة في إثراء اللغة العربية، وقد اهتم بها النحاة قديمًا وحديثًا، وتناولوها بالبحث والتتبع مشافهة من أفواه العرب، وألفوا فيها المؤلفات.

وهذا البحث يقف على مواطن الاستدراك التي استدرك بها بن الخباز على بن جني في كتاب اللمع في الأسماء التي تعرب بالحركات الأصلية، وقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي. وتم تقسيم هذا البحث على ثلاثة مطالب هي: إعراب الاسم الواحد (المفرد). وإعراب جمع التكسير. وجمع المؤنث السالم.

وقد ذيل البحث بذكر أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ومن تلك النتائج أن بن جني رأى أن دخول التنوين على الكلام علامة للأخف واستدرك عليه بن الخباز أن هذه

المسألة فيها خلاف بين النحاة، والراجح ما ذهب إليه ابن الخباز، كما استدرك على بن جني بأن الجمع أولى بالمجيء في الكلام من التثنية، وأن جمع التصحيح أولى بالمجيء في الكلام من جمع التكسير، وأن جمع المؤنث السالم فرع على جمع التذكير لافتقاره إلى زيادتين، والجمع ضرب من ضروب التصريف؛ لذا كان في الأسماء دون الأفعال والحروف.

كلمات مفتاحية: ابن جني، ابن الخباز، جمع التأنيث، جمع التكسير.

Summary

Grammatical studies are of great importance in enriching the Arabic **la**nguage, and grammarians, both ancient and modern, took care of it, and dealt with it by research and tracking orally from the mouths of the Arabs, and wrote books on it.

This research stands on the points of rectification in which Ibn al-Khabbaz Ali Ibn Jinni reconciled in the book Al-Lamaa fi Al Asmaa that expresses the (Original Cases Ending). The researcher followed the descriptive and analytical approach.

This research was divided into three requirements:

The first requirement: Parsing of the Single Noun (singular).

The second requirement: Parsing of Fracking Collection.

The third requirement: Parsing of the Feminine Plural of Salem.

The research was appended with a conclusion in which the most important findings of the research were mentioned, And among those results is that Ibn Jinni saw that the inclusion of Nunation (Tanween) in speech is a sign of Lighterness, and Ibn al-Khabbaz corrected him that this issue has a disagreement between grammarians, and the most correct is what Ibn al-Khabbaz went to, as he added to Ibn Jinni that the plural takes precedence in speech from Al Tathniyah, and that the Plural of Correctness takes precedence in coming in speech than the Fracking Collection, and that the Feminine Plural of Salim is a branch of the plural of

remembrance due to its lack of two additions, and the plural is a form of conjugation ; So it was in nouns without verbs and letters.

Keywords: Ibn Jinni, Ibn al-Khabbaz, feminine plural, fracking collection.

مقدمة البحث:

الإعراب رافد من روافد الإبانة، ندرك من خلاله مواطن الإعجاز والبلاغة، وعلى الرغم من تحري النحاة الدقة والضبط؛ فإن في صنيعهم وموقفهم حلقات متتالية يتمم بعضها بعضًا، فألفت مؤلفات كثيرة، ومنها ما تعرض للشرح والنقد والاستدراك وغير ذلك...

وتوجيه اللمع لابن الخباز على لمع بن جني في كان أحد هذه الكتب التي شرح فيها وفصَّل واعترض وأضاف فيه بن الخباز ما أمكنه على كتاب اللمع ليوضح من خلاله ما أشكل فهمه في اللمع، وفي هذا البحث وقفت الباحثة على استدراكات بن الخباز على بن جني فيما يعرب بالحركات الأصلية من الأسماء ويشمل هذا البحث ثلاثة مطالب هي: [إعراب الاسم الواحد (المفرد)، جمع التكسير، جمع الثأنيث(جمع المؤنث السالم)]. حيث بين البحث مواطن الاستدراك لهذه الثلاثة المطالب عند بن الخباز على ابن جني.

التمهيد:

ابن جني هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي اللغوي، صاحب تصانيف متعددة في اللغة والأدب، ولد في الموصل قبل عام (330هـ)([1])، ونشأ فيها، ودرس على شيوخها، وقد تركها وتَنَقَّلَ في البلاد يتعلم ويُعلِّم حتى استوطن بغداد، واتصل بكثير من أعلام عصره البارزين، ولزم بن جني رفقة أبي علي الفارسي(377هـ)، وصَحِبَه ما يقارب

أربعين سنة، وظلَّ يُعلِّم في بغداد إلى أن توفي([2])، في يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة في خلافة القادر([3])، ودُفِنَ (بالشونيزي) من مقابر بغداد، عند قبر أستاذه أبي علي الفارسي(377هـ)([4]).

أما كتابه اللُّمَع في النحو فإنه من أحد مؤلفاته -التي جاوزت خمسين مؤلفاً- جمع فيه بين النحو والتصريف، وظهر في اتجاه يهدف إلى تيسير النحو لكن النحو قد أخذ الحظ الوفير من هذه الأبواب، فلم يشتمل التصريف منه سوى ستة أبواب أخذت مكانها في آخر الكتاب، ذُكِرت مُتداخلة مع بعض أبواب النحو([5]).

وابن الخباز هو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبدالله، شمس الدين بن الخباز نحوي ضرير، ولد في (إربل) ونشأ في الموصل؛ لذا يقال له في كتب التراجم: الإِرْبِلِي المَوْصِلِي؛ لأنه لُقِّب بعدّة ألقاب منها: شمس الدين، والإِرْبِليّ، نسبة إلى مدينة (إِرْبِل) التي عاش فيها والده، و(المَوْصِلِيّ) نسبة إلى الموصل التي وُلِدَ، ونشأ فيها إلى حين وفاته([6])، وله مصنفاتٍ عدة، أثْرَتْ المكتبة العربية بالعديد من المؤلفات منها كتاب توجيه اللُّمَع ويسمى أيضًا (شرح اللُّمَع)([7])، وهذا البحث يدرس جزءًا من أبوابه، قد بين بن الخباز في مقدمته الأسباب والدواعي التي دعته إلى تأليف هذا الكتاب، حيث قال: «أما بعد: فإن جماعة من حفظة كتاب (اللمع) في النحو لأبي الفتح عثمان بن جني -رحمه الله- أطمعهم فيه صغر حجمه، وآيسهم منه عدم فهمه؛ وذلك لأن الكتب المصنوعة لتفسيره منها الكبير الممل، ومنها الصغير المخل، والمتوسط بينهما إما يفقد، وإما يقل، فضمنت لهم إملاءً مختصرًا»([8]).

توفي بن الخبّاز سنة تسع وثلاثين وستمئة، ذكر ذلك ابن الشعّار الموصلي (654هـ)([9])، وتابعه في ذلك أكثر أصحاب التّراجم([10])، واستدراكاته كانت تنتج غالبًا من اختزال بن جني في بعض المواضع التي رأى بن الخباز ضرورة التوسع فيها، فتوافقتْ آراؤهما في مسائل واختلفت في أخرى، على سبيل المثال: تقديم موضوع على آخر، كما رأى في باب جمع

المذكر السالم أنه الأصل، وجمع التأنيث فرع عليه، وأنهما أولى بالتقديم على جمع التكسير كونه فرع عليهما.

حيث تم الحديث في هذا البحث عن استدراكات بن الخباز في التسمية، وأنه عبر عنه بالاسم الواحد احترازًا من التثنية والجمع، وأن الاسم الصحيح ينقسم إلى المنصرف وغير المنصرف، وعن الخلاف بين النحاة في بعض المسائل التي أوردها، منها اختلاف النحاة في حدِّ المنصرف، وما أقحمه بن جني في حد المنصرف، وتقسيم الحركات، وظهورها في الاسم الصحيح، وعلى دخول التنوين على الاسم المنصرف، وكيف أن بن الخباز استدرك فرد وأنكر عدة آراء ذكرها بن جني في هذا الباب: منه أنه رأى أن التنوين جاء للتفريق بين الاسم والفعل، ووازن بين الحركات الثلاث، من حيث أيها أثقل، وأي منها هي الأخف، ووجه الشبه بين الاسم المفرد والمضاف، واختلاف النحاة في جره، ومسألة حذف التنوين من الاسم الموقوف عليه وما يترتب عليها من مسائل.

بدأ بذكر الجمع وهو ما ذكره بن جني وتابعه فيه ابن الخباز، واستدرك بن الخباز على بن جني بأن الجمع أولى بالمجيء في الكلام من التثنية، ولِمَ لمْ تُجمع الأفعال؟

والجمع ضرب من التصريف، وأنواع الجمع: جمع تصحيح وجمع تكسير، وجمع التصحيح أولى بالتقديم، تلاه الحديث عن جمع التكسير وأنه ما تغير فيه نظم الواحد، وجمع التكسير في تغير النظم والبناء على قسمين، هما: الأول: ما تغير نظمُهُ وبناؤُهُ، كـ(بيتٍ، وبيوت)، والثاني: ما يتغير بناؤُهُ دون نظمه، كـ(سَقْفٍ، وسُقُفٍ)، ثم التسمية وما حدث فيها من خلاف بين النحاة، وإعراب جمع التكسير، وحكمه هو حكم المفرد في انقسامه إلى متصرف وغير متصرف.

واستدراكات بن الخباز على بن جني في تعريف جمع التأنيث، وسبب تسميته، وأنه فرع على جمع التذكير، وافتقاره إلى زيادتين، واستدراكه أيضًا في علة إعراب جمع التأنيث، والآراء التي دارت حول دلالة الألف على الجمع، والتاء على التأنيث، وترجيح بن الخباز وتعليله لتلك الآراء، وموضع علامة التأنيث لوجودها في آخر الاسم، فلا تكون إلا طرفًا بدليل القول بزيادتها، تنوين جمع التأنيث، واختلاف النحاة في ذلك، وعرض الخلاف بين بن جني وبن الخباز، والترجيح بين ما عرض من آراء.

المطلب الأول: إعراب الاسم الواحد [المفرد].

يسمي بن جني هذا الباب «إعراب الاسم الواحد»([11])، فيستدرك عليه بن الخباز موضحًا أن في قوله: «(الواحد) احترازًا من التثنية والجمع؛ لأن حكمهما يأتي بعد ذلك»([12])، ويعلل بن الخباز ابتداء بن جني بذكر الصحيح كونه الأصل في احتمال حركات الإعراب، ويرد قول بعض علماء عصره بقوله: «هذا توهم باطل» بأنهم ظنوا في الاسم «أنَّ قِسمَةَ الصحيح إلى المنصرف وغير المنصرف مؤذنة بأن المعتل ليس كذلك»، ثم يعلل ذلك بانقسام الاسم إلى معرب ومبني لا ينفي انقسام الفعل إلى المعرب والمبني، وكذلك في الصحيح والمعتل من الأسماء([13]).

ويرد قول النحويين في خلافهم في حد المنصرف على من يرى أن «المنصرف: ما دخله الجر والتنوين وحجتهم من وجهين، أحدهما: أنَّ المنصرف من التصرفِ وهو مع الجر أكثر، والثاني: أن الجر من خصائص الأسماء فكان من الصرف كالتنوين»([14]).

وأبطل بن الخباز في هذا القول -كما ذكر محقق التوجيه في الغرة المخفية- ما ذكره النحاة هنا أن يكون باللام والإضافة، وعلل ذلك في قوله: «إذ هما خصيصتان، وليستا من الصرف»([15]).

وفي قول ابن جني: «فالمنصرف: ما لم يُشابه الفعل من وجهين، وتدخُلُهُ الحركاتُ الثَّلاثُ»([16])، ويستدرك بن الخباز عليه بحكم في قوله: «أدخَلَ أبو الفتح في حد المنصرف ما ليس منه» ثم يوضح بن الخباز مستدركًا لرفع التوهم في قول ابن جني: «المنصرف مالم يشابه الفعل من وجهين»([17]) إن المراد بالوجهين أن يجتمع سببان من أسباب تسعة، واستشهد بقول من جمعها في بيتين لتسهيل حفظها فقال:

إِذَا اثنانِ مِن تِسعٍ ألَمَّا بِلَفظَةٍ فَدَعْ صَرفَهَا وَهِي الزِّيَادَةُ وَالصِّفَة

وَوَزنٌ وتَأنِيثٌ وَعَـدْلٌ وَعُجمَةٌ وَجَمعٌ وَتَركِيبٌ وَوِجدَانُ مَعـرِفَة

ثم يعلل تسمية الحركة باسمها لإقلاقها الحرف عن مخرجه، وأنها على قسمين: «خالصات، ومشوبات، فالخالصات ثلاث: الضمة، ومنشؤها من بين الشفتين، وهي أثقلها، والكسرة ومنشأها من وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى، وهي أخف منها، والفتحة ومنشأها من أقصى الحلق وهي أخف منهما، والمشوبات: كسرة ممالة إلى الضمة، نحو: قِيلَ، وضمة ممالة إلى الكسرة نحو: منْصُور، وفتحة ممالة إلى الضمة، نحو: الصَّلاة، وفتحة ممالة إلى الكسرة، نحو: عالِم»([18]).

ويرجح بن الخباز جواز ظهور الحركة في آخر الاسم الصحيح معللًا أن الحروف الصحيحة بعيدة عن مشابهة الحركات وهذا ما ذكره بن جني مجملًا، كما يرى بن الخباز في تمثيل بن جني لوجود الحركة في آخر الاسم الصحيح حين قال: في الرفع: قام زيدٌ يا فتى، وغير ما يلزم في تمثيله على بقية الحركات أن ابن جني قد زاد قوله: «يا فتى»؛ ليجعل الكلام وصلًا([19]).

والحديث عن الحركة ابتدأه بن جني فهو يرى أن الحركة لا تكون إلا بعد الحرف، لا قبله ولا معه، والأصل في الحديث عن محل الحركة أنه على ثلاثة أقوال حكاها بن جني في الخصائص وعقد لها بابًا بأدلتها([20])، وقد أوجزها السيوطي بقوله: أحدها: إنها تحدث بعد الحرف وهذا الرأي نسبه السيوطي إلى سيبويه، وكان قد اختاره بن جني قبله، وعلل ذلك بأن الحرف المتحرك لم يدغم في مثله للحيلولة التي أوجدتها الحركة، وإنك إذا أشبعت الحركة تولد منها الحرف، كما أن الحرف لا ينشأ عن الحرف، ولا يكون له شركة فيه، فهو متولد عن الحركة؛ كونها بعض الحرف والحركة بعده، فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو فكما أن الحرف لا يجامع حرفًا آخر فينشآن معًا في وقت واحد، فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشآن معًا في وقت واحد فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد، والثاني: إنها مع الحرف، والثالث وهو أضعفها: إنها قبل الحرف([21])

والراجح أن الحركة مع الحرف، وليست قبله أو بعده، سواءً كان صحيحًا أم معتلًا؛ لأن الحرف نفسه هو من يوصف بأنه متحرك أو ساكن، كما يوصف بالشدة أو الجهر، والصفة لا تتقدم أو تتأخر عن الموصوف، إذ لا تقوم بنفسها بل تلازمه وتتواجد معه، وأحرف العلة تنقلب إلى غيرها لتحركها، فلو كانت الحركة بعدها لم تتأثر بها فتنقلب، ولا تنقلب الألف إلى همزة لتحركها، فلو كان الحرف عاريًا من الحركة لكان ساكنًا، ولو كان ما قبله ساكنًا، لوجب التقاء ساكنين من غير تحريك وهذا محال([22]).

وعلل بن جني دخول التنوين على الكلام بقوله: «إنه علامة للأخف عليهم، والأمكن عندهم»([23]) بينما يستدرك عليه بن الخباز بأن المسألة فيها خلاف بين النحويين، فعِلَّةُ دخول التنوين على الأسماء فيه أربعة أقوال([24]):

الأول: «أنه علامة للأخف الأمكن، وذلك لأنهم فرقوا بين ما أشبه الفعل وبين مالم يشبه الفعل؛ لأنه أخف وأحمل للزيادة»، وهذا ما اقتصر عليه ابن جني.

الثاني: «أنه فارق بين الاسم والفعل وهذا باطل» وعلل ذلك بقوله: «إن الاسم والفعل معروفان بدون التنوين»([25])، وهذا الرأي سبقه إليه الكسائي(189ه) والفراء(207ه)([26])، ويؤيد أبو حيان الأندلسي(745ه) رأي بن الخباز في قوله: «وردّ بأنه لا لبس بينهما فيحتاج إلى الفرق»([27]).

الثالث: «إنه فارق بين المنصرف وغير المنصرف وهذا باطل؛ لأن المنصرف هو المنون، وغير المنصرف هو غير المنون فصار المعنى أن التنوين فارق بين المنون وغير المنون»([28]) فالتنوين لخفته خُصَّ به المنصرف، وهذا الرأي قال به سيبويه([29]) وآخرون([30]).

والراجح هنا ما ذهب إليه ابن الخباز، فالفرق ليس سببًا، فالشيء لا يكون علة نفسه، إذ المعنى أن التنوين فَرْق بين المنون وغير المنون، وهذا يخالف المقصود من هذه المسألة([31]).

الرابع: إنه للتفريق بين المفرد والمضاف، وقد روي هذا القول عن بعض الكوفيين([32])، وقُطْرُب(206ه)، وبه قال السُّهَيليّ(581ه)([33])، أما عند بن الخباز فهو باطل؛ وحجته: «أن ما فيه الألف واللام مفرد، ولا يدخله التنوين»([34]).

ويقول ابن جني: «إن وقفت على المرفوع والمجرور حذفت التنوين؛ لأنه زائدٌ لا يوقف عليه»([35]) ويستدرك عليه بن الخباز معترضًا بقوله: «واعلم أن ذكر أحكام الوقف في أوائل كتب النحو مستهجن؛ لأن أوائلها مبنية على مقدمات الإعراب، ثم إنَّ سيبويه الذي لم يرتب النحو ذكر الوقف في الأواخر مجاورًا للتصريف، فما ظنك بمن رتَّب»([36])، فهو يستشهد بما فعل سيبويه فيه وهو الذي لم يسعفه العمر في إكمال ترتيبه.

وهنا الموضع الثاني الذي يعيب بن الخباز على بن جني في تقسيمه لكتاب اللُّمَع، وما يراه بن الخباز هنا هو الراجح، بل إن بعضهم قد وضعه ضمن أبواب الصرف([37]).

ويرى بن جني أن موضع الوقف في المرفوع أو المجرور تحذف التنوين عندهما للزيادة، والزائد لا يوقف عليه ويُسَكَّنُ آخرهما؛ «لأن العرب إنما تبتدئ بالمتحرك، وتقف على السَّاكن»([38])، مقتصرًا على هذا القول، ويبين بن الخباز مستدركًا عليه أن سبب مجيئ الوقف في الكلام إنما هو لراحة المتكلم، وأن حذف التنوين من الموقوف عليه أولى؛ لأنه لو أُثبِتَ لالتبس بالنون الأصلية، ونسب بن الخباز هذا القول لسيبويه(180هـ)، وعند العودة إلى الكتاب نجده قد أشار إلى ما نُسِبَ إليه في قوله: «كل اسم منوَّن يلحقُهُ في حال النصب في الوقف الألف؛ كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه أو زيادة فيه لم تجيء للمنصرف، فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون»([39])، وأن الحركة حين حُذِفَتْ؛ لأن السكون أشد تحصيلًا لراحة المتكلم، ثم يشرح القاعدة النحوية التي أوردها ابن جني؛ فالعرب ابتدأت بالمتحرك؛ لأن من ابتدأ بالحرف لا يأتي قبله ما يعتمد عليه ويبينه، ولو سُكِّن أُخفي عن السامع، ويتعذر الابتداء بالساكن في كلام العرب، ويذكر بن الخباز لغات غير الفصحى مما يجوز فيها تسكين المرفوع والمجرور عند الوقف كما في اللغة الفارسية و اللغة الشائعة، وهنا يذكر مثالًا من غير الفصحى، ولعل تلك اللغات لم يكن فيها ذلك إلا استقاءً من الأصل وهي الفصحى؛ كونها الأقوى ثبوتًا، ويُعَدُّ استدراك بن الخباز على بن جني في قوله هنا دليل على سعة اطلاعه حيث أشار إلى أن هذا القول لسيبويه دون أن ينسب بن جني القول السابق.

وقال ابن الخباز: «إنهم لو أبدلوا من تنوين المرفوع واوًا؛ لثقل عليهم، ولو أبدلوا من تنوين المجرور ياءً لالْتَبَسَ بالمضاف إلى ياء المتكلم»([40]) وابن جني قد استشفَّهُ من قول سيبويه إن اللغويين: «في حال الجر والرفع يحذفون الياء والواو؛ لأن الياء والواو أثقل عليهم من الألف، فإذا كان قبل الياء كسرةٌ وقبل الواو ضمةٌ؛ كان أثقل، وقد يحذفون في الوقف الياء التي قبلها كسرة وهي من نفس الحرف، نحو: القاض، فإذا كانت الياء هكذا

فالواو بعد الضمة أثقل عليهم من الكسرة لأن الياء أخف عليهم من الواو،...أما الألف فليست كذلك؛ لأنها أخف عليهم،... ولا يحذفونها في الوقف... ولا يخففون الجمل؛ لأن الفتحة أخف عليهم من الضمة والكسرة كما أن الألف أخف عليهم من الياء والواو»([41]).

ويقول ابن جني: «إن وقفتَ على المنصوبِ المنون أبدلتَ من تنوينه في الوقفِ ألفًا تقول في الوقف: رأيتُ زيدًا»([42])، ولم يبين سبب ذلك، فيستدرك بن الخباز على هذا القول بذكر السبب وهو كون الألف أخفّ من الواو والياء؛ لذا أُبدلَ التنوين المنصوب ألفًا.

ويرى ابن جني أن الموقوف عليه غير المنون يكون ساكنًا في أحواله الثلاثة: نصبًا، ورفعًا، وجرًّا، إذ قال في الوقف: «فإنْ لمْ يكنِ المنصوب منونًا، كانَ الوقف عليه ساكنًا كالمرفوع والمجرور، تقول في الوقف: ضربتُ عمرْ، وأكرمتُ الرجلْ»([43]).

ويوضح بن الخباز ذلك بأنه لا يوجد تنوين كي يبدل منه، وقد وفق بن جني في رأيه هنا، كما يرى بن الخباز بدليل سكوته عن هذا الرأي، واكتفائه بشرح القضية، ثم يستدرك موضحًا قول بن جني هنا لم يكن إلا في الموقوف خشية أن يلتبس الأمر على القارئ في كلام بن جني هنا، فالوقف ليس بساكن؛ إنما الساكن الموقوف عليه، فـ(ساكن) ليس خبرًا لكان؛ وإنما هو نفسه حالٌ من الهاء في كلمة: (عليه)([44]).

المطلب الثاني: جمع التكسير:

قبل الحديث عن إعراب جمع التكسير، وجمع المؤنث السالم بالحركات، نذكر حديث بن جني عن الجمع فقد ذكره في باب اسماه (ذِكْرُ الجَمْع) وهو مقدمة للجموع وأنواعها، وقد استدرك عليه بن الخباز بعض الأقوال، قال ابن جني: «اعلم أن الجمع للأسماء دون

الأفعال والحروف، وهو على ضربين: جمع تصحيح، وجمع تكسير، فجمع التصحيح، ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه، وهو على ضربين: جمع تذكير، وجمع تأنيث»([45]).

فاستدرك عليه بن الخباز بتعريف الجمع أولًا، فقال: «الجمع عبارة عن ضمّ مفرد إلى أكثر منه» ويرى أنه: «أولى بالمجيء في الكلام من التثنية» معللًا ذلك في قوله: «إنَّ عِدَّته أكثر من عِدَّتِها» ومُفَسِّرًا له بقوله: «لو لم تجيء بصيغته؛ لافتقرتَ إلى ذكره ثلاث مرات، وأكثر من ذلك، ألا ترى أنك لو قلت: قبضتُ دراهمَ، وكانت عشرة، فلم تأتِ بصيغة الجمع احتجتَ إلى المفرد عَشْرَ مَرَّات»([46])، ثم يفسر بن الخباز تخصيص الجمع للأسماء كونها تحتاج إليه، فالاسم المفرد لا يدل على أكثر من نفسه، «ولم تجمع الأفعال؛ لأن فائدة الجمع التكثير، وذلك حاصل من الفعل تقول: قام زيدٌ، وإن كان قد قام ألف مرة»([47]).

ويعلل بن الخباز عدم جمع الحروف؛ «لأن الجمع ضرب من التصريف والحروف لا تُصرف وإن شئتَ قلت: الحروف نائبة عن الأفعال، والأفعال لا تجمع فكذلك نائبها»([48]).

وفي قول بن جني السابق: «وهو على ضربين: جمع تصحيح، وجمع تكسير»([49]) يعقب بن الخباز عليه مستدركًا بقوله: «إن انقسامه إلى جمع تصحيح وجمع تكسير ضروري»([50])، ثم يعلل ذلك بجانبه الصرفي حيث ذكر ذلك ببناء المفرد ونظمه إن بقيا في الجمع فهو جمع تصحيح وإن لم يبقيا فهو جمع تكسير، وفسر بن الخباز معنى النظم الذي يريده بن جني في قوله: «إن نظمَ (جَعْفَر: جيم، وعين، وفاء، وراء)، وبناءُهُ: فَعْلَلٌ، فالجيم مفتوحة والعين ساكنة، والفاء مفتوحة، والراء حرف إعراب لا عبرة بحركته، فإذا قلتَ: جَعْفَرُونَ أو جَعْفَرِينَ، فالنظم والبناء باقيان»([51])؛ كونه جمع تصحيح، وإن قلتَ: جَعَافِرُ، زال النظم؛ لأن الألف فصلت بين العين والفاء، وزال البناء؛ لأن العين صارتْ مفتوحة، والفاء صارتْ مكسورةً([52]).

وقد أشار بن الخباز إلى أن الجمع أولى بالمجيء في الكلام من التثنية -كما سبق ذكره- وأن جمع التصحيح أولى في التقديم على جمع التكسير ويظهر ذلك من خلال ترتيبه

للأبواب في كتابه كما أن جمع التذكير أولى في التقديم عن جمع التأنيث، كونه فرعًا عليه، وقد أشار إلى ذلك في مطلع حديثه عن جمع التأنيث، وسيتم شرحه لاحقًا في جمع التأنيث، أما التقسيم هنا فقد كان وفق الخطة من خلال ترتيب العلامات أصليتها، أو فرعيتها.

كانت تلك مقدمة عامة حول الجمع ذكرها بن جني واستدرك فيها بن الخباز، وفي هذا المقام نذكر موضوعنا –ما يعرب بالحركات الأصلية [جمع التكسير]- يقول فيه ابن جني: «هو كلُّ جمع تغيَّر فيه نظمُ الواحد، وبناؤُهُ، وإعرابه جار على آخره كما يجري على الواحد، تقول: هذه دورٌ وقُصُورٌ، ورأيتُ دورًا وقُصُورًا، ومررتُ بدورٍ وقُصُورٍ»([53])، فيستدرك بن الخباز عليه بكلام مستفيض حول تسميته كقوله: «بناهُ على الغالب»([54]) والضمير يعود على ابن جني، وهو يعني أن تتجدد حالة الاسم حيث لم يوضع بها في الحالة السابقة، ويكون دليلًا على ما فوق الاثنين يطلق على الجماعة، أساسه مبني على واحد من لفظه منطوق به، أو مقدَّر، قد تغيرت فيه صورة المفرد لفظًا، أو نيَّة، كما سيأتي بيانه([55]). حيثُ قسم بن الخباز جمع التكسير في تغير النظم والبناء على قسمين([56]):

الأول: ما تغير نظمُهُ وبناؤُهُ، كـ(بيتٍ، وبيوت).

والثاني: ما يتغير بناؤُهُ دون نظمه، كـ(سَقْفٍ، وسُقُفٍ).

ثم يعود فيقسم تقسيمًا آخر، وعدَّدَ أربعة أقسام تتعلق بجانبه الصرفي وليس في هذا المقام ذكره.

ويسمى جمع التكسير العام كونه يكون في ذوي العِلم [العاقل] وفي غيرهم، واستشهد بن الخباز بقول طَرَف(57) :

رأيتُ سعُودًا في شعوبٍ كثيرةٍ ولَمْ أرَ سَعْدًا مِثْلَ سَعدِ بنِ مالِكِ

ويستدرك بن الخباز أيضاً في تسمية جمع التكسير، وأنها تشبيهًا بتكسير الآنية، وذلك عند إزالة التئام أجسامها بمصادمة جسم صلب، فكذلك هذا الجمع لما تغير نظمُهُ وبناؤه انفصلت أجزاؤه عن بعضها([58])، وقد شُبه تغيير المفرد عن بنيته إلى بنية أخرى، وهو يفيد ما يدل عليه المفرد دلالة واحدة في ما كان ثلاثة فأكثر، أو ما أصلُهُ ذلك يكون مثل كسر الإناء الذي تغير شكله، وتفككت أجزاؤه، وعاد إلى هيئة أخرى، خلاف جمع السلامة وهذا مذهب كثير من النحاة.

وجاء في التذييل والتكميل: «إن بنية المفرد لَمَّا فُكَّتْ اتسعتْ لقبول أبنية أكثر»([59])؛ لأنه في تسميته تكسيرًا أُريدَ به السعة، فهو عند فَكِّه قَبِلَ جميع الأبنية، ويرد أبو علي الشلوبيني(645هـ) على هذا القول بأنه: «بعيد من جهة المعنى، فاسد من جهة اللفظ؛ لأن العرب لم تقلْ (كَسَّرَ) بمعنى: (وَسَّعَ)، فكيف يصح أن يقال: تَكْسير بمعنى تَوْسيع؟»([60]) والكلام في هذا الجانب كثير ليس المقام مقام ذكره.

وقول ابن جني: «وإعرابه يجري على آخره كما يجري على الواحد، تقول: هذه دورٌ وقصورٌ، ورأيتُ دورًا وقصورًا، ومررتُ بدُورٍ و قصورٍ»([61])، كما سبق في التعريف، ويستدرك عليه بن الخباز معللًا:

«إنما أعرب إعراب المفرد؛ لأن بناءه مخترع فجرى مجراه، وقيل: لأنَّه وارد على صيغة المفرد، فـ(دُور) كـ(قُفْل)، و(قُصور) كـ(سُدُوس)»([62])، ولا اختلاف في إعرابه بين علماء اللغة، فهو يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة في آخر الكلمات([63]).

المطلب الثالث: جمع التأنيث: [جمع المؤنث السالم]:

قال ابن جني: «إذا جمعتَ الاسم المؤنث زِدتَ في آخره ألفًا وتاء، وتكون التاء مضمومةً في الرفع، ومكسورةً في الجرِّ والنصب، ... فالألف والتاء علامة الجمع والتأنيث، والتاء

حرف الإعراب، وضمتها علامة الرفع، وكسرتها علامة الجرِّ والنصب»([64]). فلم يذكر بن جني تعريفه، ولا سبب تسميته بالسالم كما هو الحال عند النحاة، وإنما ذكر رسمه كما سبق.

وتابعه بن الخباز في ذلك دون تعليق على سلامته، واستدرك عليه، في رتبته وما هيته بقوله: «إنما أُخِّرَ ذِكرُهُ؛ لأن المذكر هو الأصل، والمؤنث فرعٌ عليه»([65])؛ لأنه بدأ الحديث قبله عن جمع التذكير، ثم ذكر بعده جمع التأنيث فبين سبب ذلك، وتابع حديثه بقوله: وافتقاره إلى زيادتين؛ لأن الغرض من الزيادتين الدلالة على الجمع والتأنيث، وهما فرعان، فكانت زيادة الألف والتاء دون غيرهما؛ لأنهما تكونان للتأنيث في المفرد كـ(حُبْلَى)، وقد تأتي فيما يراد به الجمع كـ(الشُّقَّارَى)([66])، في الألف، وفي التاء كـ(المَرْوانَّية)، وتتقدم الألف على التاء، لأن العكس غير صحيح، فلو تقدمت التاء على الألف كأن تقول: (مسلِمَتا زيد) لالتبس بالمثنى المضاف، فلزمتْ الألف التقديم، وظلتْ التاء متأخرة ([67]). وما ذكره بن الخباز في جمع التأنيث كان نقلاً عن أبي البقاء العكبري(616هـ) في اللباب الذي قال: «إنما زِيْدَ في الواحد هنا الحرف دون الحركة لما ذكرناه في التثنية، وزيد حرفان؛ لأن فيه معنيين: التأنيث والجمع، وهما فرعان فاحتاجا إلى زيادتين، وليس كذلك التثنية والجمع؛ لأنه معنى واحد»([68]).

وامتدادًا لقول بن جني السابق: «وتكون التاء مضمومة في الرفع، مكسورة في الجر، والنصب»([69])، يقف عليه بن الخباز معللًا بقوله: «لأنها حرف صحيح يقبل الحركات، فجرت عليه كالدال من (زيد)، وكُسِرتْ في النصب؛ لأن جمع التأنيث جمع تصحيح، فحمل نصبه على جره، كما حمل نصب جمع التذكير على جره، فجرى الفرع مجرى الأصل، ولو أُعرِب جمع التأنيث بثلاث حركات لكان الفرع أوسع مجالًا من الأصل»([70]).

وفي قول ابن جني: «إن الألف والتاء علامة الجمع والتأنيث»([71])، أورد بن الخباز اختلاف النحاة فيها؛ مستدركًا على بن جني هنا، ورجح القول الأول وهو: «إنهما كلتاهما علامتان لمجموع الجمع والتأنيث، فأيتهما سقطتْ زال مجموع المعنيين وهذا هو الصحيح»([72])، والقول الثاني: «إن الألف تدل على الجمع والتاء تدل على التأنيث»([73])، والقول الثالث: يقول بعكس الثاني([74])، ويؤيد رأي بن الخباز في ترجيحه للقول الأول، قول المبرد قبله، حين قال: «إن الألف والتاء في المؤنث بمنزلة الواو والنون في المذكر»([75]) وهو الراجح.

ومما سبق فإن بن الخباز يرى أن علامة التأنيث لا تكون وسطًا أبدًا، بل إنها طرفًا في الكلمة، وأصل هذا الرأي لسيبويه فقد ذكر في كتابه أن الأشياء كلها أصلها التذكير، كونه أشدَّ تمكنًا، ثم تختص الأشياء بعد ذلك فكل مؤنث شيءٌ، والأولى أن يكون الشيء مذكرًا([76])، وتابعه في ذلك أبو علي الفارسي(377هـ): «أصلُ الأسماءُ التذكيرُ والتأنيثُ ثانٍ له»([77])، والقول الفصل في هذه المسألة هو عند ابن التَّسْتُرِي(361هـ) من حيث العلامة حين قال: «إذا أتاك ما لا يُعرف أمذكر هو أم مؤنث، وكان مما يستحق التذكير والتأنيث بالطبع، فاكتبه بالتذكير فإنه الأصل، وإذا أتاك من ذلك ما تذكيره وتأنيثه بالوضع لا بالطبع فاكتبه على التأنيث لأنه أصله»([78]).

واختلف النحاة في تنوين جمع التأنيث، وهذا لم يذكره بن جني في اللمع، واستدرك عليه بن الخباز بذكر اختلاف النحاة في هذا الموضع، فقال: «أمَّا التنوين، فقيل: إنه للخفة والمكانة، كتنوين(رجلٍ)»([79]).

وهذا القول موجود عند بن جني في كتابه: (سر صناعة الإعراب)، حيث قال: «التنوين إنما هو لاحق في الوصل، علامة للخفة والتمكن، وفصلا بين المتحركات في الإدراج، فلما صرت إلى الوقف، وزال الإدراج؛ استغني عنه، فحذف لذلك، ولما كنا قدمناه أيضًا من ضعفه، ومخافة شبهه بحرف الإعراب»([80]).

والقول الثاني الذي أورده ابن الخباز: «إنه للمقابلة»، والمقابلة في باب جمع المؤنث السالم، نحو: (مسلماتٍ)، فإن التنوين يقابل النون في جمع المذكر السالم، نحو: (مسلمين) كما ذكر السيوطي([81])، واكتفى بن الخباز بسرد الأقوال ولم ينسبها إلى قائليها، ثم يرجح القول الثاني، حيث قال: «وحقيقة ذلك أنه بإزاء النون في الزيدين»([82]) مستدلاً على ذلك بقوله تعالى: ((فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ)) [البقرة: 198].

ويرى بن الخباز أن إدخال التنوين في المؤنث المعرفة كما في كلمة: عرفات، من الآية السابقة؛ يوجب أنَّهُ للمقابلة، ولو كان للصرف لما كان داخلًا فيه([83])، وإلى مثل هذا القول ذهب ابن مالك(672ه)، حيث يرى أن التنوين في جمع المؤنث السالم للمقابلة، وهو لا ينافي البناء؛ لذا فالأَوْلى بقاؤه ولا يحذف([84])، ثم يختم بن الخباز استدراكه بقوله: «وقيل فيه غير هذا»([85])؛ ليبين إلمامَهُ بتشعب الآراء هنا، لكنه اختصر للإيجاز من خلال توجيه المسألة، واكتفى بما يوضح غموض المسألة فقط؛ وهذا من بعض خصائص منهجه في توجيهه لكتاب اللمع.

والملاحظ اهتمام بن جني بتسمية جمع التأنيث عند جمع الاسم المؤنث وقوله: ما زدتَ في آخره ألفًا وتاء، وكذا استدراك بن الخباز بافتقار جمع التأنيث إلى الزيادتين اللتين تدلان على الجمع والتأنيث، دون أن يشيرا إلى سبب سلامة الجمع من عدمها، وقد كان الأرجح ما ذكر ابن هشام(761ه)، ومادام جمع المذكر السالم هو الأصل، وجمع المؤنث فرع عليه قد سُمِّيا سالمين؛ لسلامة المفرد فيهما من التغيير، سواء في حركاتهما، أم في حروفهما، فمن لاحظ ذلك يرجح أن تكون تسميته: ما جمع بألف وتاء مزيدتين ليشمل المؤنث وغير المؤنث، وما سلم مفرده، كجمع التصحيح المذكر والمؤنث، وما لم يسلم بناؤه، كجمع التكسير؛ وهناك فرق في التسمية بين قولهم: جمع مؤنث سالم، وبين قولهم ما جمع بألف وتاء مزيدتين، فمن قال: بألف وتاء مزيدتين أراد الدقة والضبط، -كما ذكر

ابن هشام- وهو أوسع وأدق؛ لأنه قد يجمع على هذا الجمع ما ليس مؤنثًا، وربما لا يسلم فيه المفرد، فتسميته (ما جمع بألف وتاء مزيدتين)، هي الأسماء المنضبطة الصحيحة، لكن من قال عنه: جمعًا مؤنثًا سالمًا ليس مخطئًا؛ لأن أكثر ما يجمع عليه ما كان مؤنثًا، وأكثر مفرداته تسلم، فالحكم بالأكثر أيضًا له وجهه، فمن سماه جمع مؤنث سالم يكون أيضًا على صواب كونه أراد الحكم بالأعمّ الشائع.

وفي قولهم: الجمع بألف وتاء بالإضافة إلى القول بـ: (مزيدتين)؛ لأن العلماء الذين استنبطوا قواعد اللغة العربية لم يضعوها من عند أنفسهم، بل استنبطوها من كلام العرب الفصحاء، فنظروا ما الذي يسير عليه الكلام الفصيح، وما السنن التي يسير عليها فجعلوها قواعد وساروا عليها، فاستعرضوا كلام العرب الفصيح الكثير، وهذا يشمل كثيرًا من الكلام المنثور، وأولاه وأوله كلام الله -سبحانه وتعالى- وكلام رسوله -صلى الله عليه وسلم- ثم بعد ذلك كلام العرب الفصحاء من شعر ونثر، وجدوا أنه لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة، فقاموا بالسير على المنهج نفسه ووضعوا القواعد على أساسه([86]).

ومع اختلاف بن جني وبن الخباز في وضع حد ثابت للتعريف فإنه ليس ضروريًا عندهما بقدر إعراب الجمع بالحركات الأصلية، واستدراكات بن الخباز في هذا المقام، فالجمع معرب بحركات أصلية في حالتي الرفع والجر، وهو ما لا خلاف عليه بين النحاة، وابن الخباز قد بين ذلك بالشرح والتعليل.

وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج، أهمها ما يلي:

- استدرك بن الخباز على بن جني بأنه أدخل في حد المنصرف ما ليس منه.

- يرى بن جني أن دخول التنوين على الكلام علامة للأخف ويستدرك عليه بن الخباز أن هذه المسألة خلافية بين النحاة، والراجح ما ذهب إليه بن الخباز.

- استدرك بن الخباز بأن الجمع أولى بالمجيء في الكلام من التثنية، وأن جمع التصحيح أولى بالمجيء في الكلام من جمع التكسير، وأن جمع المؤنث السالم فرع على جمع التذكير لافتقاره إلى زيادتين.

- يرى بن الخباز مستدركًا أن الجمع ضرب من ضروب التصريف؛ لذا كان في الأسماء دون الأفعال والحروف، كما أن دخول التنوين في المؤنث المعرفة نحو: عرفات، يوجب أنه للمقابلة.

الهوامش:

([1]) ينظر: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(911ه)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، (د. ط)، (د. ت)، 132/2.

([2]) ينظر: أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي(626ه)، معجم الأدباء، أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991م، 90/12.

([3]) ينظر: بغية الوعاة للسيوطي، 132/2.

([4]) ينظر: فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، دار النذير للطباعة، بغداد، ط1، 1969م، 40.

([5]) ينظر: أبو الفتح عثمان ابن جني(392ه)، المنصف لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني البصري، تح: إبراهيم مصطفى وآخرون، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، ط1، 1954م، 4/1. توجيه اللمع، 11-12.

([6]) ينظر: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 2000م،359/6، وبغية الوعاة، 257/2.

([7]) ينظر: أحمد بن الحسين بن الخباز(639ه)، مقدمة المحقق في توجيه اللمع، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط1، 1423ه -2002م، 17-.31.

([8]) أحمد بن الحسين بن الخباز(639ه)، توجيه اللُّمع شرح كتاب اللُّمع لأبي الفتح ابن جني، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط1، 2002م، 33.

([9]) ينظر: أبوالعباس أحمد بن علي القلقشندي (821ه)، قلائد الجمان في التعريف بقبائل عر الزمان، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط2، 1982م،254/1.

([10]) ينظر: والوافي بالوفيات، 359/6.

([11]) أبوالفتح عثمان ابن جني(392ه)، اللمع في العربية، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 12.

([12]) أحمد بن الحسين بن الخباز(639هـ)، توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لابن جني، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط1، 1423هـ -2002م، 74.

([13]) ينظر: توجيه اللمع: 74.

([14]) توجيه اللمع: 74.

([15]) توجيه اللمع: 75.

([16]) اللمع،12.

([17]) اللمع، 12.

([18]) توجيه اللمع، 75.

([19]) ينظر: توجيه اللمع، 74-75.

([20]) ينظر: أبوالفتح عثمان ابن جني(392هـ)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 321/2. وينظر: أبوالفتح عثمان ابن جني(392هـ)، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م، 4/1، 33.

([21]) ينظر: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د. ط)، (د. ت)، 76/1 – 78.

([22]) ينظر: أبوحيان الأندلسي(745هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 2000م، 120/1-121.

([23]) اللمع، 12.

([24]) توجيه اللمع، 76.

([25]) توجيه اللمع: 74.

([26]) أبوالقاسم الزجاجي (337هـ)، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط/3، 1979م، 97.

([27]) التذييل والتكميل، 389/14.

([28]) توجيه اللمع، 76.

([29]) ينظر: أبوالبشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(180هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (د. ت)، 165/1، 169.

([30]) سر صناعة الإعراب، 493/2-494. أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(538هـ)، المفصَّل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن، ط1، 2004م، 336. وابن يعيش النحوي، شرح المفصَّل في علم العربية، تح: مجموعة من علماء الأزهر، ط2، المنيرية، مصر، 57/9.

([31]) ينظر: التذييل والتكميل، 388/14.

([32]) الإيضاح في علل النحو، 97.

([33]) أبوالقاسم عبد الرحمن السهيلي(581هـ)، نتائج الفكر في النحو، تح: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1992م، 69.

([34]) توجيه اللمع، 76.

([35]) اللمع، 13.
([36]) توجيه اللمع: 78.
([37]) ينظر: أبوالعباس محمد بن يزيد المبرد(285ه)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3، 1994م، 17/3. وابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري(646ه)، الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، (د. ط)، 2010م، 79.
([38]) اللمع، 13.
([39]) الكتاب، 166/4.
([40]) توجيه اللمع، 78.
([41]) الكتاب، 167/4.
([42]) اللمع، 13.
([43]) اللمع، 13.
([44]) ينظر: توجيه اللمع: 78.
([45]) اللمع،20.
([46]) توجيه اللمع، 92.
([47]) توجيه اللمع: 92.
([48]) توجيه اللمع: 92.
([49]) اللمع: 20.
([50]) توجيه اللمع، 92.
([51]) توجيه اللمع: 92.
([52]) ينظر: توجيه: 92.
([53]) اللُّمع، 22.
([54]) توجيه اللمع، 92.
([55]) ينظر: التذييل والتكميل، 266/1-277.
([56]) ينظر: توجيه اللُّمَع: 99.
([57]) الديوان، بيروت، 71. والمقتضب، 222/2. وأبوالحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي(458ه)، المُخَصَّص، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م، 17/ 81.
([58]) ينظر: توجيه اللمع، 99.
([59]) التذييل والتكميل، 272/1.

([60]) التذييل والتكميل: 272/1.

([61]) اللمع، 22.

([62]) توجيه اللُّمَع: 99.

([63]) ينظر: التذييل والتكميل، 182/1-183.

([64]) اللُّمَع، 21.

([65]) توجيه اللمع، 96.

([66]) الشُّقَّارى: نبتة ذات زهيرةٍ، والشَّقَّارَي: الكَذِب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 422/4.

([67]) ينظر: توجيه اللمع: 96.

([68]) أبوالبقاء العكبري(616ه)، اللباب في علل البنا والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م، 116/1.

([69]) اللمع، 21.

([70]) توجيه اللمع، 96-97.

([71]) اللمع، 21.

([72]) توجيه اللمع، 97.

([73]) توجيه اللمع، 97.

([74]) ينظر: توجيه اللمع: 97.

([75]) المقتضب، 36/4.

([76]) الكتاب، 241/3.

([77]) المخصص، 55/5.

([78]) ابن النَّستُرِي الكاتب(361ه)، المذكر والمؤنث، تح: أحمد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1983م، 28.

([79]) توجيه اللمع، 97.

([80]) سر صناعة الإعراب، 492/2.

([81]) ينظر: همع الهوامع، 620/2.

([82]) توجيه اللمع، 97.

([83]) ينظر: توجيه اللمع: 97.

([84]) ينظر: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني(769ه)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، 1405ه -1985م، 10/2.

([85]) توجيه اللمع، 97.

([86]) ينظر: أبومحمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (761ه)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2004م-1425ه، 61-63.

قائمة المصادر والمراجع:

1- أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(180ه)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (د. ت).

2- أبو البقاء العكبري(616ه)، اللباب في علل البنا والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م.

3- أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي(458ه)، المُخَصَّص، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م.

4- أبو حيان الأندلسي(745ه)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 2000م.

5- أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (821ه)، قلائد الجمان في التعريف بقبائل عر الزمان، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط2، 1982م.

6- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(285ه)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3، 1994م.

7- أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي(626ه)، معجم الأدباء، أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991م.

8- أبو الفتح عثمان ابن جني(392ه)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، (د. ط)، (د. ت).

9- أبو الفتح عثمان ابن جني(392ه)، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.

10- أبو الفتح عثمان ابن جني(392ه)، اللمع في العربية، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

11- أبو الفتح عثمان ابن جني(392هـ)، المنصف لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني البصري، تح: إبراهيم مصطفى وآخرون، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، ط1، 1954م.

12- أبو القاسم الزجاجي (337هـ)، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط/3، 1979م.

13- أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي(581هـ)، نتائج الفكر في النحو، تح: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1992م.

14- أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(538هـ)، المفصَّل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن، ط1، 2004م.

15- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (761هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2004م-1425هـ.

16- أحمد بن الحسين بن الخباز(639هـ)، توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لابن جني، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط1، 1423هـ -2002م.

17- ابن التَّستُرِي الكاتب(361هـ)، المذكر والمؤنث، تح: أحمد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1983م.

18- ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري(646هـ)، الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، (د. ط)، 2010م.

19- ابن يعيش النحوي، شرح المفصَّل في علم العربية، تح: مجموعة من علماء الأزهر، ط2، المنيرية، مصر.

20- بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني(769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، 1405هـ -1985م.

21- جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، (د. ط)، (د. ت).

22- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(911ه)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د. ط)، (د. ت).

23- صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 2000م.

24- طرفة بن العبد، الديوان، بيروت، (د. ط)، (د. ت).

25- فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، دار النذير للطباعة، بغداد، ط1، 1969م.

26- محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، (د.ت).